المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: بحر الصين الجنوبي في ظل التنافس الإقليمي
اسم الكاتب: أ. علاء جبار احمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2659
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 09:49 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

بحر الصين الجنوبي في ظل التنافس الإقليمي

أ. علاء جبار احمد
الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية
alaa.j.ahmed@gmail.com

الملخص:

يحظى بحر الصين الجنوبي أهمية متزايدة في المدركات الاستراتيجية، وخصوصا على المستوى الإقليمي، والعالمي عموماً، وذلك بسبب موقعه الجغرافي الذي يمثل نقطة التقاء طرق المواصلات البحرية في العالم، ويرتبط بأكثر المضايق الاستراتيجية المهمة في إقليم جنوب شرق أسيا، والتي تعد اهم عناصر الربط والتواصل الجغرافي الذي يربطها بالمحيطين الهادئ والهندي.

وتعاني منطقة بحر الصين الجنوبي حالة من التقلب وعم الاستقرار لأسباب منها التوتر والتنافس المتزايد بين الصين والدول المتنازعة معها على السيادة حول المياه الواقعة في منطقة جزر سبارتلي، وحول ملكية بعض هذه الجزر في هذه المنطقة أو جميعها. بالإضافة الى ذلك قضية المنافسة الاستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة الامريكية المتزايدة في هذه المنطقة، والتي تؤثر على حالة الاستقرار والتوترات في منطقة بحر الصين الجنوبي.

الكلمات المفتاحية: بحر الصين الجنوبي ، جيوستراتيجي ، الصين ، الولايات المتحدة.

تاريخ الاستلام :٢٠٢٣/٣/٩ تاريخ القبول:٢٠٢٣/٥/٢٠ تاريخ النشر:٢٠٢٣/٦/١

The South China Sea in light of regional rivalry

Prof. Alaa jabbar Ahmed
Mustansiriyah University / College of Political Science
alaa.j.ahmed@gmail.com

Abstract

The South China Sea is of increasing importance in strategic perceptions, especially at both regional and global levels. That is due to its geographical location, which represents the meeting point of maritime transportation routes in the world, and because it is linked to the most important strategic straits in the Southeast Asian region, which are the most important elements of geographical connectivity and communication with the Pacific and Indian oceans.

The South China Sea region suffers from a state of volatility and instability, due to reasons including tension and growing competition between China and other countries. The competition is related to sovereignty over the waters located in the Spartly Islands region, and over the ownership of some or all of these islands in this region. In addition to that, the issue of the growing strategic competition between China and the United States of America in this region, which affects the stability and settlement in the South China Sea region.

Keywords: South China Sea, Geostrategic, China, United States.

المقدمة:

ان بحر الصين الجنوبي يتميز بأهمية استراتيجية ، ويحظى باهتمام متزايد في المدركات الاستراتيجية، وخصوصا على المستوى الإقليمي، والعالمي عموماً، وذلك بسبب موقعه الجغرافي الذي يمثل نقطة التقاء طرق المواصلات البحرية في العالم، ويرتبط بأكثر المضايق الاستراتيجية المهمة في إقليم جنوب شرق أسيا، والتي تعد اهم عناصر الربط والتواصل الجغرافي الذي يربطها بالمحيطين الهادئ والهندي، الا ان أهميته هذه جعلت منه مصدراً اساسياً للتوتر المتزايد للعلاقات بين الصين والدول المطلة عليه، وأدى الى حالة مستمرة من عدم استقرار في هذه المنطقة، فضلاً عن حالة التنافس الاستراتيجي المتزايد بين الصين والولايات المتحدة ، وتداعياته على العلاقات البينية للدول في منطقة بحر الصين الجنوبي.

أهمية البحث: نتناول بالبحث أهمية بحر الصين الجنوبي لدول المنطقة والقوى المتنافسة، من الناحية الاستراتيجية، والتي تسبب تقاطع مصالحها وأهدافها، وبخاصة كل من الولايات المتحدة والصين، ومدى تأثير ذلك على الأوضاع في هذه المنطقة، وانعكاساتها على طبيعة العلاقات بين هؤلاء الأطراف في ظل التحديات والنزاعات بين الدول المتشاطئة في بحر الصين الجنوبي.

إشكالية البحث: يعد بحر الصين الجنوبي عامل جيوستراتيجي مهم في استقرار في اسيا ومنطقة المحيط الهادئ نظراً للموقع الجغرافي الذي يسيطر على اهم طرق المواصلات البحرية العالمية، واحتوائه على مخزونات طاقوية (النفط والغاز) مهمة. ويشكل في الوقت نفسه إحدى المعضلات الأمنية التي تواجهه منطقة بحر الصين الجنوبي، بسبب الطموح الصيني وتتمثل هذه المعضلة من خلال التوترات والتقاطعات في المطالب السيادية بين الصين ودول المنطقة من جهة، والتنافس الصيني – الأمريكي من جهة أخرى. وعليه تطرح الدراسة السؤال الرئيسي للموضوع وهو :

كيف تؤثر النزاعات والتقاطعات حول المطالب السيادية بين الصين، ومنافسيها الاقليميين على الامن والاستقرار في منطقة بحر الصين الجنوبي؟ وما هو دور الولايات المتحدة في الصراع الدائر بين الصين ودول المنطقة، ومن اجل كبح جماح الطموح الصيني فيها من اجل تامين مصالحها الحيوية في هذه المنطقة التي تتمتع بموقع استراتيجي وحيوي في تامين الملاحة البحرية العالمية؟

فرضية البحث: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها من ان قضية المنافسة الاستراتيجية بين الصين والدول المطلة على بحر الصين الجنوبي، والتنافس الصيني الأمريكي في هذه المنطقة، فأنها تؤثر على حالة الاستقرار والتوترات في منطقة بحر الصين الجنوبي.

منهجية البحث: تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي لتوضيح الأهمية الجيوستراتيجية لبحر الصين الجنوبي، ودراسة طبية النزاعات المتداخلة بين الصين والدول المطلة على البحر، واهمية الدور الأمريكي في مواجهة الطموحات الصينية في إطار المنافسة الإقليمية.

المبحث الأول: الأهمية الجيوستراتيجية والاقتصادية لبحر الصين الجنوبي

اولاً: الأهمية الجيوستراتيجية

ركز الجغرافي البريطاني هالفورد ما كندر في رؤيته الجيوبوليتيكية على فكرة القلب البري (Hearth Land)، والذي استخدم من اجل اثبات محوريتها في مجال القوة العالمية كثير من الأدلة، وتوصل الى رؤية خاصة تقوم على أساس ((ان من يتحكم في اوربا الشرقية فأنه سيسيطر على قلب الأرض، ومن يتحكم في قلب الأرض، فأنه سيسيطر على الجزيرة العالمية، ومن يتحكم في الأخيرة سيسيطر على العالم))،وقد شكلت هذه النظرية مصدر الهام للباحثين في وضع نماذج مقاربة في صياغة وتراكيب ذات منطلقات جغرافية _ سياسية، لتفسير ما يجري في العالم من تطورات. وعلى هذا الأساس يرى بعض الباحثين ان هذه الرؤية (الماكندرية) يمكن ان تعدل، وذلك بصياغتها على أساس ((بحري لا بري قاري))، وذلك لما تشغله البحار في عالم اليوم من ثقل جيوبولتيكي في تحديد مكانة أي قوة في سلم العلاقات الدولية. لذا فأن هناك من الباحثين يرى ان في بحر الصين الجنوبي انه القلب بالنسبة الى الأرض ولكن هذه المرة بمنزلة قلب الأرض البحري الذي تدور حوله تفاعلات كثيرة بهدف السيطرة عليه من قبل القوى الكبرى المتعارضة المصالح، وبخاصة الصين والولايات المتحدة (مجيد ٢٠١٨، ٤٠) .

وتشير بعض الدراسات الى إن بحر الصين مهم أيضا بصفة خاصة لكل من اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان والصين لأنها تعتمد على مضيق ملقا، الذي يربط بحر الصين بامتداد المحيط

الهادي والهندي. ونظرا لأن الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم ويمر ما يزيد على ٦٠% من تجارتها بالبحر، فإن الأمن الاقتصادي للصين مرتبط بشدة به. ونظرا لكونه ممرا حيويا لعدد من الاقتصادات الكبرى، نال بحر الصين الجنوبي اهتماما متزايدا. (كلين ٢٠٠٢، ١٨)

ويثير التركز الشديد للبضائع التجارية المتدفقة عبر الممر الضيق نسبيا لمضيق ملقا مخاوف بشأن ضعفه كنقطة استراتيجية، الا انه مع ذلك تزداد هذه الاهمية لبحر الصين الجنوبي ، فأضافه الى الخصائص الجغرافية التي يتمتع بها من موقع جغرافي واستراتيجي مهم، واحتوائه على الموارد (الطاقوية) المكتشفة فيه، فانه في الحقيقة يمثل أقصر حلقة وصل بين المحيطين الهادئ والهندي، كما ان هذا البحر يعج بالكثير من حركة السفن التجارية وناقلات النفط العالمية الي تبحر عبره باتجاه هذين المحيطين، ومن ذلك السفن التي تنقل النفط من الخليج العربي إلى دول جنوب آسيا. وعلى هذ الأساس يتفق اغلب المحللين على ان بحر الصّين الجنوبي اضحى يوازي من حيث الأهمية الاستراتيجية البحرية مضيق هرمز، وذلك لدوره في خارطة التّجارة البحرية عبر العالم. (بلمادي ٢٠١٥، ١٥).

شكل رقم (١) بحر الصين الجنوبي



المصدر: www.bing.com/images

وتشير احصائيات البنك الاسيوي إلى أن ٥.٣ تريليون دولار من البضائع تمر عبر بحر الصين الجنوبي سنويا، فيما تشكل التجارة مع الولايات المتحدة العابرة لهذا الممر ١.٢ تريليون دولار. ويعبر ٦٤% من التجارة البحرية الصينية من هذا الممر المائي، فيما تعبر ٤٢% من تجارة اليابان من خلال هذا الممر. والولايات المتحدة أقل اعتمادا على بحر الصين الجنوبي، إذ يمر عبره ١٤ بالمائة فقط من تجارتها، وفي حالة وقوع نزاع عسكري في بحر الصين الجنوبي،

فإن معظم الشحنات المتجهة من أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا إلى آسيا والساحل الغربي للولايات المتحدة ستتحول للإبحار إلى جنوب أستراليا، وهذا الامر سيؤدي الى زيادة في تكاليف الشحن، فضلا عن خفض النشاط الاقتصادي في أنحاء العالم، مما سيترتب عليه آثار ضخمة على الدول الواقعة في قلب الأزمة، الا ان هذا الامر ليس مجديا من الناحية العملية لتحويل مسار السفن إلى مضيق توريس في شمال أستراليا لأن الشعاب المرجانية وضحالة الأعماق في بعض المناطق تجعل هذا المسار شديد الخطورة على السفن الكبيرة. (بلمادي ٢٠١٥، ١٥) .

ثانياً: الأهمية الجيواقتصادية

يحظى بحر الصّين الجنوبي منذ القدم ولايزال بأهمية جيوستراتيجية واقتصادية كبيرة، نظراً كونه يمثل نقطة التقاء لطرق المواصلات البحرية الأكثر كثافة في العالم، اذ تمر عبره حسب آراء وتقديرات المحللين الاقتصاديين بما يقارب نصف التجارة الدولية، مع إمكانية زيادة هذه النسبة على المدى القريب او المتوسط مستقبلاً، في ظل وجود الإمكانات البشرية والاقتصادية التي تتمتع بها الدول الآسيوية.

ويقع بحر الصين الجنوبي بين المحيط الهادئ شرقاً والمحيط الهندي غرباً، ويغطي مساحة كبيرة تصل إلى (٤٤٧,٣) مليون كلم٢، وتطل تسع دول وهي: كمبوديا، الصين، ماليزيا، فيتنام، تايلاند، سنغافورة، إندونيسيا، بروناي، والفلبين. (مجيد ٢٠١٨)

وبالنظر للأهمية الجيواقتصادية التي يتمتع بها بحر الصين الجنوبي فقد اضحى ساحة للتنافس بين الصين والدول المطلة على البحر على المستوى الإقليمي، ويمتد هذا التنافس بدوره ليشمل دول من خارج المنطقة مثل (الولايات المتحدة الامريكية) من اجل السيطرة والنفوذ على البحر، وذلك بسبب وجود امكانيات وموارد (طاقوية) نفطية وغازية في أعماقه قد توازي ما هو موجود في منطقة الشرق الأوسط حسب راي بعض المحللين، اذ تشير إدارة المعلومات الطاقوية إلى تباين نسبة الموارد (الطاقوية)، وخصوصاً النفط منها، اذا تشير التوقعات الصينية بوجود (٢١٣) مليار برميل من النفط في هذه المنطقة، في حين تشير التوقعات وبحسب دائرة المسح الجيولوجي الأميركية الى وجود (٢٨) مليار برميل من النفط . وبالرغم من هذا الفارق الكبير بالنسب المتوقعة فإن هذه الكميات تبقى ذات أهمية مهمة كبيرة بالنسبة إلى الدول التي تعتمد كثيراً على النفط والغاز. ويعتمد سكان هذه المنطقة أيضا على صيد الأسماك، سواء لغرض المتاجرة، او كمادة غذائية رئيسية، ومن هنا يتضح أهمية هذا البحر، اذ ان الكثير من سفن الصيد في العالم تعمل في هذه البحر، وهذا مما يوفر الكثير من العائدات المالية، وفي الوقت نفسه يوفر فرص عمل للأيدي العاملة من سكان المنطقة. (كلير ٢٠٠٢)

واطلاقاً من هذه الأهمية، ونتيجة لهذه الإمكانيات والموارد الاقتصادية لبحر الصين الجنوبي، فضلا عن مواقع الجزر الاستراتيجية في المنطقة، فقد أضحت محل اهتمام كبير من قبل الدول المطلة عليه، وبضمنها الصين، اذ ان هذه الجزر من الممكن ان تشكل محطّات مهمة لإقامة القواعد العسكرية، إضافة الى ذلك انها توفر تسهيلات مختلفة للمراقبة وجمع المعلومات، كما تهتم هذه الدول المتنافسة بالاكتشافات الخاصة بمصادر توفير الطاقة في المنطقة. وبما ان الصين تعتمد بشكل كبير على توفير الطاقة من خلال استيراد النفط من دول الخليج وافريقيا، فأنها تدرك جيداً أن تطوير قدراتها الاقتصادية أصبحت مهددة إذا ما استمرت بالاعتماد بشكل كبير على تلك الدول، فضلا عن أن الموارد (الطاقوية) المتوافرة في منطقة بحر الصين الجنوبي يمكن أن تساهم في تقليل الاعتماد على الخارج ، ويجنبها من أي ارتفاع مفاجئ لأسعار النفط بسبب تخلخل واضطراب في أسواق النفط العالمية اومناطق الإنتاج.

ومن الجدير بالذكر أن ثمة خلافات ونزاعات كبيرة بين الدول المطلة على بحر الصين الجنوبي حول (حقوق السيادة)، وما يترتّب عليها من تبعات قانونية تتعلق بممارسة النشاطات المختلفة، ومنها، البحرية، العسكرية، الاقتصادية، التجارية، اذ تلجا الصين، باعتبارها الدولة التّي تدعي سيادتها على (٨٠%) من مساحة هذا البحر، الى استخدام الادلة الجغرافية والتاريخية التي تدعم بها حقوقها السيادية سيادتها فيه، وبخاصة (جزيرتي سبراتلي وباراسيل)، والتي تحتوي احتياطات كبيرة من النفط والغاز. (المضحكي ٢٠٢٠)

من الجانب الآخر تعارض الدول الأخرى في هذه المنطقة، وخاصة فيتنام والفلبين، الادعاءات الصينية، وتطرح في هذا المجال، حقائقها الجغرافية الخاصة بها، التي تنفي، وتثبت (عدم شرعية هذه الادعاءات في مجال السيادة على هذا البحر). وفي المقابل تعل هذه الدول وبجهود حثيثة لحل هذه الأزمة السيادية، وما يترتب عليها، لتجنب نفسها توقف المشاريع الاستثمارية فيها، من خلال الحوار، والتعاون مع الشركات الاستثمارية الأجنبية، والعمل في الوقت نفسه على حل نزاعاتها، وقضاياها الشائكة امام المحاكم الدولية، والاحتكام إلى قانون الأمم المتحدة للبحار في عام ١٩٨٢، وهذا ما ترفضه الصين بشدة، لأنها مقتنعة تماماً وبإصرار، (بأن هذا البحر يخضع للقانون الصيني الخاص باعتباره بحراً داخليا يخضع السيادة الصينية). (جلاسر ٢٠١٢)

المبحث الثاني: أسباب النزاع والتوترات في بحر الصين الجنوبي

لا شك من ان الأهمية الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي، واهميته هذه جعلت منه مصدراً اساسياً لتوتر العلاقات الدولية بين الصين والدول المطلة عليه، مثل فيتنام، الفلبين، سنغافورة، جزيرة تايوان التي تعتبرها الصين ارضاً تابعة لسيادتها.

ويتزايد قلق دول اتحاد جنوب شرق اسيا من جراء المساعي الصينية لتحويل بحر الصين الجنوبي الى بحيرة صينية، وذلك بعد قيامها في الآونة الأخيرة باتباع سياسات تهدف الى فرض الامر الواقع من خلال سيطرتها على عدد من الجزر المتنازع عليها في هذه المنطقة، فضلاً عن قيامها ببناء جزر صناعية في عدد من جزر سبارتلي عليها، وهو التطور الذي يمكن ان يؤدي الى حدوث الصراع في بحر الصين الجنوبي. و تقع الصين على بحر الصين الجنوبي، وبالنظر لما تتمتع به هذه المنطقة من موقع استراتيجي في غاية الأهمية، كونه يحتوي على مخزونات الطاقة المتوافرة في هذه المنطقة، تحاول الدول المتشاطئة على سواحل هذا البحر مثل تايوان وجزر الفلبين واندونيسيا وماليزيا وفيتنام، تحقيق تواجد إقليمي دائم فيه يمكنها من استغلال واستخراج مصادر الطاقة هذه من مياهه، يساعدها في ذلك توافر عناصر القوة لدى تلك الدول ولو بصورة غير متكافئة، وتساندها في ذلك تحالفاتها الأمنية مع الولايات المتحدة الامريكية، الامر الذي قد يدخل المنطقة في خلافات، ودوامة من الصراعات قد تتحول الى استخدام القوة المسلحة مع أي طرف دفاعاً عما تعده حق شرعي يضمن مصالحها الحيوية العليا. (المعيني ٢٠١٨، ١٧٧)

ان الاستراتيجية الصينية في اسيا والمحيط الهادئ ترتكز على تثبيت قدرتها، وتعزيز مواردها الاقتصادية لمواجهة منافسيها الإقليميين في بحر الصين الجنوبي، وهي تدرك جيداً ان ادعاءاتها المستمرة بسيادتها على الجزء الكبير من بحر الصين الجنوبي يجعلها في مواجهة مباشرة مع كل من الفلبين وفيتنام، كما ان بعض الدول المتشاطئة في بحر الصين الجنوبي مثل ماليزيا وتايوان وبروناي لهم مطالب متداخلة مع الصين، مما جعل القضية شائكة، وخاصة مع التواجد العسكري للولايات المتحدة الامريكية في المنطقة والتي لها مصالح تتعلق بتوفير الحماية لهذه المنطقة. وقد اتبعت الصين سياسات مختلفة بخصوص النزاعات والمشاكل الإقليمية الشائكة في منطقة جنوب شرق اسيا، وبحر الصين الجنوبي، اذ تميز السلوك الاستراتيجي الصيني منذ تسعينيات القرن الماضي بالتحفظ الملحوظ بما يتماشى مع مقاربة (القوة اللينة) حيث لم تتخلى عن مطالبها السيادية في المنطقة بما فيها بحر الصين الجنوبي من جهة، والدخول في مفاوضات مع دول الأسيان من جهة أخرى لحل المشاكل العالقة بينهما من جهة أخرى، والتي توجت بتوقيع الطرفين

معاهدة صداقة وتعاون تعهدت بموجبها بحماية الملاحة البحرية في بحر الصين الجنوبي. (Li 2002, 131).

ويتمحور الخلاف بشكل رئيسي بين الدول المطلة على بحر الصين الجنوبي والصين حول عدة قضايا متداخلة وهي على النحو الاتي:

أولاً، النزاع على المناطق السيادية

ان النزاعات في بحر الصين الجنوبي هي نزاعات حدودية رئيسية بين الصين والفلبين وفيتنام وماليزيا وبروناي وتايوان، وان اهم تلك النزاعات على الجزر المتنازع عليها بين الصين وهذه الدول هي جزر سبراتلي وبارسيل، وهما مجموعتان من الجزر غير المأهولة وتقعان في بحر الصين الجنوبي.

شكل رقم (٢) خارطة التوتر والنزاعات حول الجزر في بحر الصين الجنوبي



المصدر: https://www.bing.com/images

وتشمل النزاعات بين الصين، وجيرانها في منطقة بحر الصين الجنوبي أيضا، مسألة (عملية التنقيب) عن النفط والغاز في ٠جزر سبراتلي)، فضلا عن النزاع حول المياه الإقليمية بين البلدان المختلفة في هذه المنطقة. (مردان ٢٠٢٣)

وثمة حقيقة أخرى هي ان النزاعات في بحر الصين الجنوبي، تشمل أيضا دول في رابطة الأسيان ولا تقتصر فقط على دول المنطقة، ودول جنوب شرق اسيا، اذ ان هذه الدول تتنافس ايضاً للسيطرة على البحر، وثرواته، وموارده (الطاقة)، فمثلاً، تدعي فيتنام أن لها السيادة على

جزر (باراسيل وسبراتلي)، وفي المقابل، تصر الفلبين وبشدة على ملكيتها (لسبراتلي وسكاربورو شول)، في حين تطالب بروناي وماليزيا بالسيادة على الأجزاء الجنوبية من البحر وبعض جزر سبراتلي. كما تدعي الصين وتايوان بأن الواجهة البحرية هذه بأكملها تتبع لها. فالصين تتنازع مع تايوان وإندونيسيا حول المياه شمال شرق (جزر ناتونا). اما الفلبين والصين وتايوان تتنازع حول ((سكاربورو شول)). اما فيتنام والصين وتايوان تختلف حول المياه الواقعة غربي ((جزر سبارتلي))، كما تتنازع الصين مع فيتنام وتايوان وبروناي وماليزيا والفلبين حول ملكية بعض هذه الجزر أو جميعها. ملكية جزر باراسيل محل خلاف بين الصين وتايوان وبين فيتنام. اما ماليزيا وكمبوديا وتايلند وفيتنام فقد اختلفوا حول مناطق في خليج تايلند. وبالنسبة لسنغافورة وماليزيا فهناك خلاف بينهما على طول مضيق ((جوهور)) ومضيق ((سنغافورة)). (المضحكي ٢٠٢٠)

وتشهد المنطقة أيضا نزاعات متداخلة ومترابطا، حول ملكية مختلف الجزر والصخور والمياه الضحلة والشعاب المرجانية المنتشرة في جميع أنحاء مياه بحر الصين الجنوبي. فمثلاً، ان جزر (سبراتلي) تدعي ملكيتها بالكامل كل من (الصين، تايوان، فيتنام، وجزئيا بروناي، ماليزيا، والفلبين)، وجميع هذه الدول، ما عدا (بروناي)، تحتل بعض من هذه الجزر.

كما تدعي الصين ان لها حقوق سيادية، وبنسبة تبلغ ثلاثة أرباع البحر الذي تبلغ مساحته ثلاثة ملايين ونصف مليون كيلومتر مربع تقريباً، بما فيها (جزر باراسيل وسبراتلي)، والمتنازع عليها مع بقية دول المنطقة، إلى جانب الصخور والشعاب المرجانية والكثبان الرملية الموجودة في مناطق كثيرة من البحر. وتدعي بانها جزءاً لا يتجزأ من السيادة الصينية منذ قرون عديدة. وتدعي أيضا (الصين)، بأن حدودها البحرية تمتد الى ما يقارب (٣٠٠) ميل بحري، الا ان هذه المساحة تعد أكثر بكثير مما تقررهن وتسمح به القوانين الدولية، ولذلك لا تعترف الصين باتفاقية البحار لعام ١٩٨٢. (عبد العزيز ٢٠٢٠، ٦)

وارتكازاً على ذلك، تواجه الادعاءات والمزاعم الصينية بالرفض الشديد من جانب الدول الأخرى، وترى أن لها حقوقاً سيادية على أجزاء كبيرة من البحر بموجب ما يقرره القانون الدولي، والذي يحدد المياه الإقليمية للدولة ((بـ ١٢)) ميلاً بحرياً، واما فيما يتعلق بالمنطقة الاقتصادية الخالصة التي تقدر ((٢٠٠)) ميل بحري، فأنها تتيح للدول فيها حق ممارسة حقوق خاصة، مثل استغلال واستخدام الموارد البحرية، ولكن ليس لها حق السيادة عليها. كما تستند الدول الأخرى أيضاً إلى معطيات تاريخية، إذ سبق لبعض هذه الدول أن تمتعت بالسيطرة على أجزاء واسعة من البحر، فمثلا فيتنام حكمت تاريخياً سلسلتي باراسيل وسبراتلي، وتدعي إن لديها من الوثائق ما يثبت ذلك بينما تدعي الفلبين سيادتها على السلسلتين، وترى أن قربها الجغرافي إلى سلسلة

سبراتلي يمثل سبباً كافياً لتبعيتها لها. أما فيما يتعلق بشعاب (سكاربره)، فتدعي الصين سيادتها عليها برغم أنها تبعد عنها نحو ٨٠٠ كيلومتر، بينما تدعي الفلبين أنها أحق بها لأنها تبعد عنها ١٦٠ كيلومتراً فقط. كما تدعي ماليزيا أيضاً السيادة على منطقة في البحر، لأنها تقع ضمن منطقتها الاقتصادية الخالصة، وملكية أجزاء من جزر سبراتلي. وكذلك الأمر بالنسبة إلى بروناي التي تقول إن لها حق السيادة على منطقة في البحر، ولكنها لا تدعي أي سيادة على جزر سبراتلي. (عبدالعزيز ٢٠٢٠، ٦)

وترفض الدول المنطقة الادعاءات الصينية التي تستند على خرائط قديمة لا يعتد بها، لأنه لا يثبت أي حدود لها، وتشير أيضاً إلى أن هذه الخرائط التي تستند إليها بكين ليست دليلاً كافياً، وبالرغم من أنها تحتوي على خطوط تقول الصين إنها كانت حدوداً تاريخية لها، الا انها لا تحتوي على أي إحداثيات، ومن الصعب وفقاً لهذه الخرائط المذكورة تثبيت الحدود البحرية للصين. هذا فضلا عن أن القانون الدولي لا يدعم مثل هذه الادعاءات، فهناك قوانين خاصة بالبحار تحدد المياه الإقليمية للدول والجرف القاري أو المنطقة المجاورة والمنطقة الاقتصادية الخالصة، وهذا يعطي حقوقاً لكل الدول المطلة على البحر، وليس للصين فحسب.

ان ازدياد المشاكل وترك الأمور دون حلول ترضي اطراف النزاع بين دول المنطقة والصين بخصوص الحقوق السيادية، يزيد الامور تعقيدا في منطقة بحر الصين الجنوبي، وبخاصة أن الدول سواء من داخل المنطقة او خارجها، تعمل بجد من اجل تعزيز سيادتها وامنها وذلك عن طريق إقامة القواعد العسكرية، وفي المقابل ترى الصين إن استعادة سيادة هذه الجزر المتنازع عليها تعني استخدام القوة لتثبيت سيطرتها ونفوذها، وهو خيار قد تتردد الصين حياله كثيرا، فهي تلجأ الى السلم والحوار، وتحاول كثيراً من اجل الابتعاد عن استخدام الوسائل العسكرية العدوانية، لكنها في المقابل لا تتردد في استخدام حقها في الدفاع عن نفسها وفق قواعد القانون الدولي.

وتواجه الصين على المستوى الداخلي الشعبي ضغوطات من اجل ممارسة سيادتها الكاملة على مجالاتها البحرية عن طريق إقامة القواعد العسكرية ونشر قوات لتحقيق مصالحها، (لأن التراجع يعني تقدم العدو)، وتحاول الولايات المتحدة التدخل بشكل يعكس انحيازها المطلق لليابان وتحريض الدول الأخرى في جنوب شرق آسيا ضد الصين. (لينغ ٢٠١٦، ٢٨٣)

ثانياً: الخلافات التجارية والطاقوية (النفط والغاز)

لا شك من ان بحر الصين الجنوبي يعد من المناطق الاستراتيجية والاقتصادية الجديرة بالاهتمام على المستوى والإقليمي والعالمي، وذلك من ناحية وفرة الموارد والثروات النفطية الموجودة في هذه المنطقة، فضلا عن ان هذا البحر يوفر خطوط مواصلات بحرية مهمة،

كمعبر تجاري مهم للسفن التجارية الدولية، مع ازياد النشاط التجاري العالمي. اذ يقدر الباحثين بأن أكثر من نصف السفن التجارية، وكذلك سفن الصيد في العالم تمر عبره، ويعتمد الكثير من سكان الدول المطلة عليه على هذه المياه في الحصول على مواردهم الاقتصادية المعيشية والتجارية، اذ ان ذلك يوفر عائدات ضخمة ويشغل ايدي عاملة كثيرة. الا انه في المقابل هنالك خلافات ايضا حول استغلال الجزر التي تنتشر في هذه المنطقة، ويؤدي الى حالة من عدم الاستقرار في ظل النزاعات والمشاكل حول تلك الثروات والموارد (الطاقوية)، وعملية استغلالها، واستثمارها في مجال التنمية والتطور، بين دول المنطقة.

ثالثاً: ازدياد الاهتمام الاستراتيجي العالمي

ان أهمية بحر الصين الجنوبي تحضي باهتمام متزايد، إقليميا بين دول المنطقة، وضمن النطاق الدولي، خاصة مع نمو التجارة العالمية، وازدياد النشاط التجاري العالمي في الوقت الراهن. كما وان هذا البحر تتشارك سواحله اقتصادات كبيرة، مثل الصين، والولايات المتحدة، سنغافورة وتايوان، هونغ كونغ، وماليزيا، وهي بلا شك من الدول التي يزداد بها معدل النمو الاقتصادي والتجاري على المستوى الإقليمي والقاري.

ومما تجدر الإشارة اليه هو (أن نحو ما يزيد عن ثلث الشحنات البحرية العالمية والتي تتجاوز قيمتها (خمسة تريليونات دولار) أي أكثر من خمسة عشر ضعف من (قناة بنما)، وأكثر من ثلاثة أضعاف (قناة السويس)، انما تمر من خلال هذا المعبر الحيوي. وتبلغ حصة الولايات المتحدة منها نحو (١،٢) تريليون دولار، بينما تمر نسبة٨٠% من واردات الصين من الطاقة، ونحو ٤٠% من إجمالي تجارتها عبر هذا البحر، مما يزيد من أهميته الاستراتيجية إقليمياً وعالمياً. (مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ٢٠٢٣)

وفي ضوء هذه الخلافات والمشاكل التي تعاني منها المنطقة، فأن الامر يحتاج أسس وقواعد تستند اليها دول المنطقة لتسوية خلافاتها في بحر الصين الجنوبي. وفي هذا السياق تدفع الولايات المتحدة دول المنطقة لتسوية نزاعاتها بشأن الحقوق البحرية واللجوء الى الطرق السلمية، ووفقا للقانون الدولي. وتعد اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢، والتي ودخلت حيز التنفيذ عام ١٩٩٤ بمثابة الأساس لمعاهدة دولية لتحديد القواعد البحرية المهمة. اذ ان أكثر من (١٦٠) دولة قد وقعت هذه الاتفاقية، وقد حددت هذه المعاهدة الإطار الذي يحكم المحيطات واستخداماتها. الا ان بعض البلدان لا تمتثل للقانون الدولي الساري، مثال ذلك ما قامت به الفلبين في عام ٢٠١٣ عندما قدمت اعتراضا بخصوص الادعاءات الصينية والمتعلقة ((بالحقوق التاريخية))، والإجراءات الأخرى في قضية تحكيم بموجب قانون البحار، بعدما قامت الصين

بإصدار مذكرتين دبلوماسيتين تطالبان بأغلبية بحر الصين الجنوبي في عام ٢٠٠٩، وعند ذلك أصدرت محكمة التحكيم في عام ٢٠١٦ قرار لصالح الفلبين، برد الادعاءات ا الصينية، التي تخص ملكياتها في بحر الصين الجنوبين والتي لا تتفق مع قانون البحار. (Share America 2019)

ولو نظرنا الى الامر من الناحية التاريخية، نجد ان كل دولة من أطراف النزاع في بحر الصين الجنوبي لديها حججاً وادلة مختلفة لتثبت ما تدعيه بحقوقها السيادية، وبالرغم مما تقدمه أطراف النزاع السيادي من مذكرات، وخطط لترسيم الحدود، وبيانات تستند الى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الا ان هناك صعوبة في مناقشة هذا الامر، حتى ان محكمة العدل الدولية تجد نفسها امام معضلة في اصدار حكم سريع وواضح اتجاه هذا الامر. (تشو ٢٠١٧، ١٢٩)

المبحث الثالث: التنافس الأمريكي _ الصيني في بحر الصين الجنوبي

ان أهمية وإستراتيجية بحر الصين الجنوبي يحظى باهتمام كبير من قبل الولايات المتحدة الأميركية وهذا الاهتمام مرتبط باستراتيجيتها العالمية، ومصالحها جيوبوليتيكية في هذا البحر بحكم مكانتها كقوة مهيمنة على النظام الدولي الراهن، وعلى منطقة اسيا والباسفيك، وهي بذلك تتبع كل السبل ووسائل التأثير لجعل مبدأ حرية الملاحة في هذه المنطقة، ويوفر للسفن الأميركية التي تجوب نطاقه لأغراض تجارية وعسكرية، فضلا عن تسخير إمكاناتها اللازمة لمواجهة المحاولات الصينية لتحويل هذا البحر إلى مجال حيوي لمصلحتها فقط. وعلى هذا الأساس تقوم الولايات المتحدة باتخاذ كافة الوسائل الضرورية، للمحافظة على نفوذها وتواجدها في هذه المنطقة، وذلك من خلال التحكم في المضائق التي تحيط به، سواء من طريق نشر القواعد العسكرية، أو من طريق التحالف مع القوى الصديقة لأميركا والمطلة عليه. وفي المقابل تدرك الصين جيداً بانها جزء لا يتجزأ من هذه المنطقة، فضلا عن ذلك كان لها دوراً ونفوذ سياسي، وتجاري ثقافي كبير في اسيا عبر مراحل تاريخية مرت بها المنطقة، وبعبارة أخرى ان هذه المناطق هي بمثابة المجال الحيوي للصين، وبخاصة في بحر الصين أو حتى شمال شرق آسيا، حيث الحروب الصينية اليابانية والحرب الكورية، أو في جنوب شرق آسيا التي تعد أشهر مناطق التنافس بينها وبين الولايات المتحدة. (HsienLoong 2020, 51)

ولابد من الإشارة هنا الى أن الوجود الأمريكي في المنطقة، ومن وجهة نظر حلفائها، هو وجود ضروري، نظرا لتراجع الصين عن لعب الدور الأمني، وعلى وفق الدور المؤثر للولايات المتحدة في تلك المناطق، أضف الى ذلك أن النفوذ الصيني بهذه المناطق يثير مخاوف دول الجوار مثل فيتنام وماليزيا واليابان وذلك لسببين رئيسيين: الأول: يشمل المطالبات السيادية

البحرية والإقليمية للصين في بحر الصين الجنوبي، والتي جعلتها في منافسة شديدة مع أغلب دول هذه المنطقة.

والسبب الثاني يتعلق بالأقليات الصينية في دول شرق آسيا، وهو ما يجعل أي تصور بشأن طموحات الصين انما يعد أمراً خطيراً، وهذا نتاج للسوابق الصينية في دعم المتمردين الشيوعيين في دول شرق آسيا طوال فترة الثمانينيات. فضلًا عن اعتماد النظام المالي العالمي على المؤسسات المالية والشركات الأمريكية، والذي جعل الدول الآسيوية بحاجة ماسة إلى الولايات المتحدة لضمان سلاسل التوريد العالمية، ومن ثم ربط آسيا بالاقتصاد العالمي. ولعل هذه الأسباب هي التي تدفع الصين إلى تبني سياسة خارجية مرنة وسلمية تتوخى من اجلها تهدئة دول المنطقة. (ليساوي ٢٠٢٠)

وثمة حقيقة أساسية يجب ادراكها هي إنّ الاهتمام الاستراتيجي الأميركي بشرق آسيا ليس وليد المرحلة الراهنة، رغم ان هناك من يرى ان التحول في السياسة الخارجية الأميركية قد بدا بعد تولي الرئيس الاسبق باراك أوباما سدة الحكم، ومع ذلك يمكن القول ان الاهتمام الأمريكي قد تزايد في آسيا والمحيط الهادئ منذ عام ٢٠٠٩، (وتتضمن فكرة الالتزام بمراقبة التطورات الخاصة بالادعاءات المتعارضة للأطراف المتنازعة في هذا البحر، ولاسيما ان هذا النطاق الجغرافي يشكل مصدرا ذا قيمة اقتصادية واستراتيجية عالية بالنسبة اليها). (مجيد ٢٠١٨، ١٤٣) (دياري، ١٤٣)

يقول ((بريجنسكي)) وهو من المحللين البارزين للتخطيط الاستراتيجي الأمريكي ((لقد قامت الإدارة الأميركية، والتي ترى في منطقة بحر الصين الجنوبية مصلحة قومية جوهرية، بإطلاق ما يسمى (محور آسيا) والذي يحول سياسة الولايات المتحدة تجاه الصين من سياسة مبنية، بشكل واسع، على مصالح تجارية مشتركة، إلى أخرى هدفها احتواء نهوض الصين)). (بريجنسكي ٢٠١٢، ١٠١)

ومن الجدير بالذكر ان هناك ثمة تنافس أمريكي – صيني، وثمة اتهامات متبادلة بين الجانبين تتعلق بعسكرة منطقة بحر الصين الجنوبي من خلال وجود وانتشار السفن الحربية فيه، وهذا بالتأكيد يزيد من فرص التوتر القائمة هناك بشكل مستمر، وبخاصة مع كثرة المناورات العسكرية بأحدث الاسلحة البحرية. .ويرى بعض المحللين أن المشاكل الأكثر خطورة، والتي تثيرها الولايات المتحدة الامريكية من خلال التدخل في الشؤون الداخلية والمسائل السيادية والمتعلقة بجمهورية الصين الشعبية بداية من هونغ كونغ وقضيتي ((التبت وتايوان))، فضلا عن الخلافات التجارية واستهداف شركات التكنولوجيا الصينية، ثم قضية بحر الصين الجنوبي، من

المحتمل جداً ان تهدد طرق التجارة العالمية والسلم والامن الدوليين، وان منطقة بحر الصين الجنوبي ما هي الا ورقة تستخدمها واشنطن (لمساومة وابتزاز الصين لتعطيل السلام والنظام الإقليميين)، بينما تصر الصين على التنمية السلمية فيها، وتدافع بحزم عن أمن سيادتها والحفاظ على السلام والاستقرار في تلك المنطقة. (المضحكي ٢٠٢٠)

وقد شهدت منطقة بحر الصين الجنوبي تصعيدا للموقف الأمريكي في حزيران/ عام ٢٠٢٠حين أبدت الولايات المتحدة اعتراضها الرسمي على مطالبة الصين بكل مياه تلك المنطقة تقريبا، واعتبرته أمراً غير قانوني وفقاً لقواعد قانون البحار الدولي، وهددت بفرض عقوبات على المسئولين والشركات الصينية التي تزعم سيادتها على المياه المتنازع عليها، وقامت بأرسال سفناً حربية وطائرات لمراقبة أنشطة الصين، كما اجرت تدريبات عسكرية بالذخيرة الحية للقوات الجوية بجيش التحرير الشعبي الصيني ردًا على تدريبات البحرية الأمريكية، وما تعتبره الصين أنشطة استفزازية بالقرب من تايوان، وبالفعل بدأت رحلة لسفينة هجومية برمائية صينية من طراز Type 075 من شنغهاي، وأجرت طائرات هليكوبتر هجومية سلسلة من التدريبات عبر البحر على سفينة حربية تابعة للبحرية في المياه قبالة مقاطعة (فوجيان) الواقعة شرق الصين.

كما لجأت الصين الى بناء جزراً صناعية في اجزاء من الجزر الواقعة من بحر الصين الجنوبي، وقامت بتأمين حمايتها بقوات عسكرية، الام الذي تسبب في ازمة واعتراضات من قبل دول المنطقة، وضمن السياق نفسه قررت محكمة لاهاي في عام ٢٠١٦، بقيام الصين بانتهاك للحقوق السيادية للفلبين بعد قيامها بعملية صيد الأسماك، واجراء التنقيب عن النفط، وبناء الجزر على المعالم البحرية، مثل الشعاب المرجانية، الا ان الرئيس الصيني (شي جين بينج)، رفض بشدة هذا الحكم الصادر عن المحكمة، ومؤكدا بقوله ((أن سيادة بلاده ومصالحها البحرية لن تتأثر)). وتدرك الصين جيداً من أن التواجد الأمريكي وتحالفاته في آسيا، يعد تحدياً جدياً لطموحاتها الصاعدة في القارة الاسيوية عموما، ومنطقة بحر الصين الجنوبي خاصة، فهي تريد فرض سيادتها على المنطقة، وبما يمكنها فرض نفوذها على هذ البحر.

وهنا يجب ان نفهم ثمة حقيقة جوهرية تتعلق بالمدرك الأمني الصيني، والتي تبلورت منذ العام ١٩٩٨، هي ان الواقع الأمني في المنطقة، لا يسمح لنظام دولي تهيمن عليه الولايات المتحدة، وهذ اصبح واضحا من خلال ((سياسة الدفاع الصينية))، التي تزداد نفقاتها منذ ذلك الحين وحتى وقتنا الراهن، من اجل تطوير قواتها العسكرية، ومن دون الحاجة لتكوين احلاف عسكرية مشتركة مع دول أخرى، ولكنها في المقابل أيضا تؤكد دعمها لمنظمة ((شنغهاي))،

للتعبير عن نهجها السياسي، والاقتصادي، وخاصة في القضايا ذات الاهتمام في المنطقة الاسيوية. (عبد الباقي ٢٠٢٠)

ويشير تقرير صادر عن الدفاع الوطني الصيني لعام ٢٠٠٠ الى بعض ملامح السياسة الأمنية الصينية في اسيا عموما، حيث ورد فيه، من (أن الاهتمام بقوة الطرف الآخر، والتعاون معه، والتأثير عليه، سيكون أحد القواعد الأساسية لعلاقات الصين مع القوى الكبرى)، وبخاصة أن الوضع الدولي يسير نحو التعددية القطبية، والعولمة الاقتصادية. هذا وقد ساعد استقرار الوضع الأمني في آسيا والتغلب على الأزمات الاقتصادية على دعم وتعزيز التفاهم المتبادل وبناء الثقة بين الصين وكوريا ودول أسيان.

وفي عام ٢٠٠٦ اشار الرئيس الصيني السابق (هو جينتاو) في خاب له عام ٢٠٠٦، والذي أكد فيه ما جاء بالسياسة الصينية الأمنية الجديدة، عندما قال ((أنه يجب بناء قوة بحرية تتكيف مع الاحتياجات العسكرية للقرن الجديد، لتقوم بحماية أمن المضايق الاستراتيجية والحفاظ على خلو بحر الصين الجنوبي من التحديات الأمنية، والحفاظ على الثروة السمكية وخطوط النقل))، وبناءا على ذلك، تم اعتماد استراتيجية جديدة لهذا الغرض تعرف باستراتيجية ((خيط اللؤلؤ))، والتي تهدف الى اقامة علاقات واستثمارات بينية بين دول المنطقة، ووانشاء قواعد بحرية في المحيط الهندي. (المعموري ٢٠٢٠، ١٥٥)

ان بحر الصين الجنوبي اضحى واحداً من أهم المفاصل غير المتوقعة في المنافسة الجيوستراتيجية الامريكية . الصينية، اذ أن اغلاق بحر الصين الجنوبي إزاء الملاحة البحرية، سيكون اشد تأثيرا على الصين، في حين يتمتع حلفاء الولايات المتحدة الامريكية الإقليميين بخطوط بحرية بديلة للتواصل والخروج نحو المحيط الهادئ. ويعد بحر الصين الجنوبي ومضيق ملقا، بمثابة (المنطقة الرأسية) في المياه الإقليمية والتي تخشى الولايات المتحدة الامريكية عبور الغواصات السوفيتية منها باتجاه الولايات المتحدة وعلى هذا الأساس تحتفظ بتواجد عسكري فيها لأهميتها القصوى من وجهة النظر الاستراتيجية الامريكية. (المعموري ٢٠٢٠، ١٩٩)

الخاتمة:

ليس من شك ان يحظى بحر الصين الجنوبي بأهمية استراتيجية واقتصادية كبيرة، نظرا لما يتمتع هذا الموقع بسبب وقوعه جغرافيّاً في نقطة التقاء طرق المواصلات البحرية الأكثر كثافة في العالم، الا انه في الواقع اضحى محل تنافس، وصراع مشوب باستقرار يصل احياناً الى حد الهشاشة بين الصين والدول المطلة عليه، فضلا عن التدخل الامريكي في هذه المنطقة، بصورة

مباشرة أو غير مباشرة في تلك المشاكل والنزعات بين دولها، مستخدما في هذا الصدد كل أدوات التدخل والنفوذ، سواء كانت عسكرية واقتصادية.

وعلى هذا الأساس تبنت الولايات المتحدة، وبخاصة بعد فوز الرئيس الأمريكي الاسبق باراك أوباما الولاية الثانية ٢٠٠٩، استراتيجية جديدة في منطقة اسيا – باسفيك، لمواجهة الطموحات الصينية على مستوى القوة الاقتصادية الصاعدة، والتي تنافس فيها الهيمنة الامريكية اقتصادياً.

كما ان قضية المنافسة الاستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة الامريكية المتزايدة في هذه المنطقة، وفي اسيا عموما، تؤثر على حالة الاستقرار والتوترات في منطقة بحر الصين الجنوبي. وبالتالي فأن حالة عدم الاستقرار، وان تأجيج التوترات الإقليمية في هذه المنطقة سوف يضر بمصالح الولايات المتحدة الامريكية السياسية والاقتصادية والعسكرية. وبالمقابل فأن الصين بدأت تنتهج نهجاً جديداً وفق مبدأ دبلوماسية الجوار المبنية على التفاهم والتعاون في علاقاتها، ومحاولة حل نزاعاتها بالتداول مع دول المنطقة عبر القنوات الدبلوماسية، واتباع سياسة حسن الجوار، وبعيداً عن التدخلات الدبلوماسية والعسكرية التي تنتهجها الولايات المتحدة الامريكية بخصوص هذه القضية.

المصادر باللغة العربية :

١. المضحكي، فهد. ٢٠٢٠. بحر الصين الجنوبي والصراع الأمريكي – الصيني. ١٠. https://elaph.com/Web/NewsPapers/2020/10/1308657.html.

٢. المعموري، عبد علي كاظم. ٢٠٢٠. القرن الصيني الهيمنة بلا احتلال، ، ط١. بيروت: دار روافد للطباعة والنشر والتوزيع.

٣. المعيني، محمد كاظم. ٢٠١٨. ايكولوجيا الارتقاء ـ الصين وتجليات المستقبل، دراسة في الإمكانيات والتحديات. بيروت: دار السنهوري.

٤. بريجنسكي، زبيغنيو. ٢٠١٢. رؤية استراتيجية: "أمريكا وأزمة السلطة العالمية"، ترجمة : فاضل جتكر. بيروت: دار الكتاب العربي.

٥. بلمادي، سفيان. ٢٠١٥. جيوسياسة المضايق البحار الاستراتيجية وامن امدادات الطاقة (مضيق ملقا وأثره على امن الطاقة الصيني أنموذج. الجزائر: شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات.

٦. تشو، وانغ يي. ٢٠١٧. التوجهات الجديد للدبلوماسية الصينية، ترجمة جورجينا القس زكريا . الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

٧. جلاسر، بوني. ٢٠١٢. اشتباك مسلح في بحر الصين الجنوبي، تايوان: مجلس العلاقات الخارجية.

٨. عبدالباقي، فردوس. ٢٠٢٠. حدود التصعيد في بحر الصين الجنوبي. مصر، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية.

٩. عبدالعزيز، غزلان محمود. ٢٠٢٠. "الصعود الصيني والأثار المترتبة على نزاعات بحر الصين الجنوبي، مجله كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة ٦ أكتوبر، المجلد ٢١، العدد ٤٠، ص٦.
١٠. كلين، مايكل. ٢٠٠٢. الحروب على الموارد الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة عدنان حسن. لبنان: دار الكتاب العربي.
١١. ليساوي، طارق، ٢٠٢٠، العلاقات الصينية – الأمريكية على ضوء توقيع أسيا والمحيط الهادي لاتفاقية RCEP ، جريدة رأي اليوم اللندنية.
١٢. لينغ، جانغ يون. ٢٠١٦. الحزام والطريق، تحولات الدبلوماسية الصينية في ال قرن٢١، ترجمة آية محمد الغازي، ط١. مصر: دار صفصافة، للنشر والتوزيع والدراسات.
١٣. مجيد، دياري صالح. ٢٠١٨. بحر الصين الجنوبي، تحليل جيوبولتيكي ، ط١. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
١٤. مردان، باهر. ٢٠٢٣. الصين ونزاعات بحر الصين الجنوبي. www.academia.edu.

المصادر باللغة الانكليزية:

1. Al-Mudhahki, Fahd. 2020. "The South China Sea and the US-China Conflict". 10. https://elaph.com/Web/NewsPapers/2020/10/1308657.html.
2. Al-Mamouri, Abd Ali Kazem. 2020. alqarn alsiyniu alhaymanat bila ahtilali [The Chinese Century: Hegemony Without Occupation], 1st edition. Beirut: Dar Rawafed for printing, publishing and distribution.
3. Al-Muaini, Muhammad Kazem. 2018. aykulujya aliartiqa' alsiyn watajaliyat almustaqbila, dirasat fi al'iimkaniaat waltahadiyati [The Ecology of Upgrading - China and Future Reflections, A Study of Possibilities and Challenges]. Beirut: Dar Al-Sanhouri.
4. Brzezinski, Zbigniew. 2012. ruyat astiratijiati: "'amirika wa'azmat alsultat alealamiati" [A Strategic Vision: "America and the Crisis of Global Power"], translated by: Fadel Jataker. Beirut: Arab Book House.
5. Belmadi, Sofiane. 2015. Geopolitics of Strategic Seas Straits and Security of Energy Supply (Strait of Malacca and its Impact on Chinese Energy Security as a Model. Algeria: Dia Network for Conferences and Studies.
6. Zhou, Wang Yi. 2017. The new directions of Chinese diplomacy, translated by Georgina Pastor Zakaria. Riyadh: King Fahd National Library.
7. Glaser, Bonnie. 2012. aishtibak musalah fi bahr alsiyn aljanubi [Armed clash in the South China Sea. Taiwan: Council on Foreign Relations

8. Abdel-Baqi, Ferdous. 2020. hudud altaseid fi bahr alsiyn aljanubi [Limits of Escalation in the South China Sea]. Egypt: The Egyptian Center for Thought and Strategic Studies.
9. Abdulaziz, Ghazlan Mahmoud. 2020. “The Rise of China and Implications for the South China Sea Disputes.” Journal of the Faculty of Economics and Political Science (October 6 University), Volume 21 (Issue 4): p.6.
10. Clairn, Michael. 2002. Wars over the new geographical resources of global conflicts, translated by Adnan Hassan. Lebanon: Arab Book House.
11. Lissawy, Tariq. 2020. “China-US Relations in Light of the Asia-Pacific Signing of the RCEP Agreement.” Today's Opinion newspaper, London.
12. Ling, Jang Yoon. 2016. alhizam waltariqi, tahawulat aldiblumasiat alsiyniat fi al qarana21 [The Belt and Road, Transformations of Chinese Diplomacy in the 21st Century], Translated by Aya Muhammad Al-Ghazi, 1st edition. Egypt: Dar Safsafa, for publication, distribution and studies.
13. Majeed, Diary Saleh. 2018. bahr alsiyn aljanubi, tahlil jyubultikii [The South China Sea, A Geopolitical Analysis], 1st ed. Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies.
14. Mardan, Baher. 2023. "China and the South China Sea Disputes". www.academia.edu .